موجز الانتخابات الأميركية

مكتب برامج الإعلام الخارجي وزارة الخارجية الأميركية
http://usinfo.state.gov/

مقدمة

لانتخابات الحرة والنزيهة هي مرتكز وعماد أي ديمقراطية. وهي أساسية بالنسبة لانتقال السلطة بطريقة سلمية.

حين ينتخب الناخبون ممثليهم فهم ينتخبون قادة سيحددون معالم مستقبل مجتمعهم. وهذا هو السبب في أن الانتخابات تمكّن المواطنين العاديين: فهي تتيح لهم التأثير على السياسات المستقبلية لحكومتهم، وبالتالي على مستقبلهم.

الولايات المتحدة ديمقراطية تمثيلية منذ إقرار الدستور الأميركي في العام 1787 – مع أن التقاليد الانتخابية بدأت في العصر الكولونيالي وتعود جذورها إلى التاريخ البريطاني. يبحث هذا الكتاب طبيعة العملية الانتخابية الأميركية الحديثة، وكيف تطبق على المستويات الفدرالية والولائية والمحلية. وقد تطورت هذه العملية، المعقدة والمسببة للإرباك أحيانا، بحيث تضمن حق الانتخاب العام لجميع الرجال والنساء الذين يحملون الجنسية الأميركية – ممن بلغوا سن الثامنة عشرة أو أكبر.

مؤتمر الحزب الجمهوري في العام 2000 بمدينة فيلادلفيا.

© تيد إس. وارين / AP Images

الانتخابات في الولايات المتحدة

ناخبون يملأون القسائم قبل الإدلاء بأصواتهم في مدينة سان دييغو في العام 2004.
© جيرالد ويفر / AP Images

تجرى الانتخابات في كل سنة زوجية بالنسبة لبعض المناصب الحكومية الفدرالية ومعظم المناصب الحكومية في الولايات وعلى المستوى المحلي في الولايات المتحدة. وتجري بعض الولايات والدوائر الانتخابية المحلية انتخابات في السنوات الفردية.

وهكذا ينتخب الأميركيون رئيسا ونائبا للرئيس كل أربع سنوات. وينتخبون كل سنتين جميع أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم 435 عضوا وثلث أعضاء مجلس الشيوخ تقريبا البالغ عددهم 100 عضو. ويخدم الشيوخ فترات ست سنوات متداخلة بحيث ينتخب ثلث الأعضاء كل سنتين.

وتستند الولايات المتحدة إلى نظام حكومة فدرالي معقد، حيث تكون الحكومة القومية مركزية، ولكن حيث تمارس حكومات الولايات والحكومات المحلية أيضا السلطة على أمور ليست من اختصاص الحكومة الفدرالية. وتتمتع حكومات الولايات والحكومات المحلية بدرجات متفاوتة من الاستقلال في كيفية تنظيم الانتخابات ضمن مناطقها السياسية، ولكنها تجري انتخابات بشكل متكرر وحاسمة وحسنة الإدارة.

أنواع الانتخابات الأميركية

أعلى: مرشح انتخابات الرئاسة الجمهوري في العام 2008 رودولف جولياني يوقّع أوتوغرافات في مدينة بلافتون بولاية ساوث كارولينا.
أسفل: مرشحة انتخابات الرئاسة الديمقراطية (2008) هيلاري كلينتون تزور مؤيديها في مدينة ناربيث بولاية بنسلفانيا.
© جوزيف كازمارك / AP Images

هناك نوعان أساسيان للانتخابات: التمهيدية والعامة. وتجرى الانتخابات التمهيدية قبل أي انتخابات عامة لتحديد مرشحي الحزب للانتخابات العامة. ويمثل المرشحون الفائزون في الانتخابات التمهيدية ذلك الحزب في الانتخابات العامة (ولكن قد تكون هناك عدة خطوات إضافية قبل أن يسمح لهم الحزب بالقيام بذلك).

ومنذ أوائل القرن العشرين أصبحت الانتخابات التمهيدية الوسيلة الانتخابية الرئيسية لاختيار مرشحي الحزب. وباستثناءات نادرة يؤدي الفوز في الانتخابات التمهيدية إلى ترشيح ذلك الحزب

السياسي للمرشح للانتخابات العامة. ويتم اختيار مرشحي الحزب في ولايات قليلة في مؤتمرات ترشيح على مستوى الولاية أو المستوى المحلي، بدلا من الانتخابات التمهيدية، إما نتيجة التقاليد أو نتيجة خيار الأحزاب السياسية.

وبعد انتهاء الانتخابات التمهيدية أو المؤتمرات الحزبية تجرى الانتخابات العامة لتحديد من سينتخب للمناصب المعينة. ويكون الناخبون في الانتخابات العامة هم أصحاب القرار النهائي لاختيار مرشحي الحزب المدرجة أسماؤهم على بطاقات الاقتراع. وقد تشتمل بطاقة الاقتراع في الانتخابات العامة أيضا على مرشحين مستقلين (الأشخاص غير المنتسبين لأي حزب سياسي) الذين يحصلون على الحق في تضمين أسمائهم على بطاقة الاقتراع عن طريق تقديم عدد معين من التواقيع على العرائض، بدلا من الطريقة التقليدية للانتخابات التمهيدية. علاوة على ذلك، قد تشتمل بطاقة الاقتراع في بعض الولايات على مكان «لاستكتاب» أسماء مرشحين، إما أنهم لم يرشحوا من قبل أحزابهم أو لم يؤهلوا عن طريق العرائض. وقد يوصف مثل هؤلاء المرشحين «كمرشحين شخصيين» ويفوز بعضهم بالمناصب الانتخابية من حين لآخر.

سمحت ولاية واشنطن للمواطنين بإدراج المبادرات على أوراق الاقتراع منذ العام 1912، إذا وقّع عدد كاف من الناخبين عريضة تطلب ذلك. يفتح هنا، الناخبون الذين يؤيدون مبادرة التعليم ويفرزون المبادرات في مدينة سياتل.
© تيتونا دنلاب / AP Images

وقد تشتمل الانتخابات في الولايات المتحدة على أكثر من مجرد اختيار أشخاص للمناصب العامة. ففي بعض الولايات والمواقع المحلية، قد تطرح قضايا السياسة العامة على بطاقة الاقتراع لموافقة أو عدم موافقة الناخبين عليها. وتتعلق الإجراءات التي تحولها المجالس التشريعية للولايات أو المجالس المحلية – الاستفتاءات العامة – وتلك التي توضع على بطاقة الاقتراع نتيجة عرائض المواطنين – أو التي تسمى بالمبادرات -- تتعلق عادة بقضايا السندات الحكومية (الموافقة على اقتراض المال للمشاريع العامة) وغيرها من التفويضات أو القيود المفروضة على الحكومة. وكان لهذه الإجراءات المتعلقة بأوراق الاقتراع خلال العقود الأخيرة تأثيرات كبيرة، خاصة على ميزانيات وسياسات الولايات، وبشكل ملحوظ في ما يتعلق بنظام التعليم في ولاية كاليفورنيا.

وبالإضافة إلى الانتخابات الفدرالية والولائية والمحلية التي تجرى خلال السنين الزوجية، فإن بعض الولايات والمناطق المحلية تجري أيضا انتخابات خاصة، يمكن أن تحدد مواعيدها في أي وقت لتحقيق غرض معين، كشغل منصب منتخب شاغر غير متوقع.

انتخابات الرئاسة

تجرى الانتخابات العامة للرئيس الأميركي كل أربع سنوات في يوم الثلاثاء الأول بعد أول يوم اثنين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وقبل هذه الانتخابات العامة، تجري الولايات انتخابات تمهيدية أو اجتماعات انتخابية حزبية لاختيار مندوبين لمؤتمرات الترشيح القومية حيث يتم اختيار مرشحي الأحزاب. وتجرى هذه الانتخابات التمهيدية والاجتماعات الانتخابية الحزبية في الولايات عادة بين شهري كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو، وتعقبها المؤتمرات القومية للحزبين الديمقراطي والجمهوري في شهر تموز/يوليو أو آب/أغسطس.

ومنذ سبعينات القرن الماضي، أصبح مرشحو الرئاسة الذين سيكونون

خلال العقود الأخيرة، أصبحت المؤتمرات القومية للحزبين الجمهوري والديمقراطي للترشيح للرئاسة أقل أهمية بسبب ازدياد نشاط الانتخابات التمهيدية قبل انعقاد تلك المؤتمرات. وتعمل هذه المؤتمرات الآن لتقديم المرشحين، كما يظهر هنا في المؤتمر القومي للحزب الجمهوري في العام 2004 بنيويورك. © دجاي سكوت آبلوايت / AP Images

المرشحين النهائيين للحزبين الرئيسيين معروفين قبل انعقاد المؤتمرين الحزبيين، وذلك لأنهم يحصلون على أغلبية المندوبين قبل انتهاء موسم الانتخابات التمهيدية والاجتماعات الانتخابية الحزبية. ونتيجة لذلك أصبحت المؤتمرات بشكل عام أحداثا احتفالية. وتشتمل أبرز أحداث المؤتمرات على خطاب رئيسي يلقيه زعيم أو زعماء الحزب، والإعلان عن اسم المرشح لمنصب نائب الرئيس، ومناداة أصوات المندوبين لمندوبي الولايات، وإقرار «البرنامج السياسي» للحزب (الوثيقة التي تحدد مواقفه إزاء القضايا). وبالنظر لكون المؤتمرات الحزبية أحداثا سياسية متلفزة وبداية لحملة الانتخابات العامة، فهي فرصة لتعزيز مكانة مرشحي الأحزاب وتحديد الفروق مع الجانب المعارض.

شابتان تحاولان تحفيز الديمقراطيين المسجلين في ولاية أوهايو على التصويت من موقعهما في متنزه سنترال بارك بمدينة نيويورك. تلعب حملات "التشجيع على التصويت" من قبل منظمات غير ربحية ودفاع ومناصرة، أدواراً هامة في الانتخابات الأميركية.
© جينا غايلي / AP Images

وتتفاوت النسبة المئوية للناخبين المؤهلين الذين يدلون بأصواتهم من انتخاب لآخر، إلا أن إقبال الناخبين بشكل عام – حتى في انتخابات الرئاسة – يكون أقل من معظم الديمقراطيات الأخرى. ومنذ العام 1960، انخفض إقبال الناخبين بشكل عام من 64 بالمئة (1960) إلى أكثر قليلا من 50 بالمئة (1996)، مع أنه ازداد مرة أخرى خلال الانتخابين الأخيرين إلى أكثر قليلا من 60 بالمئة. وهناك أسباب عديدة للإقبال المنخفض نسبيا في الولايات المتحدة. فمقارنة بمعظم الديمقراطيات الأخرى، يتعين على الناخب في الولايات المتحدة أن يسجل نفسه بنفسه لكي يكون مؤهلا للتصويت، وهي عملية تختلف إلى حد ما من ولاية لأخرى. وهناك توضيح آخر وهو أن التصويت تطوعي، وليس إجباريا، كما هو في بعض الدول الأخرى. وبالنظر

لعدد الانتخابات المرتفع الضرورية لملء ما يقدر بأكثر من مليون منصب منتخب في سائر أنحاء البلاد، فإن من الممكن أن يسهم إجهاد الناخبين في انخفاض الإقبال.

وتشير الإحصاءات إلى أن الإقبال قد ينخفض حين يكون الشعب راضيا عن الوضع السياسي، أو حين تشير استطلاعات الرأي العام إلى فوز حتمي لأحد المرشحين. وعلى عكس ذلك، فقد يرتفع الإقبال حين يعتبر السباق بين المرشحين متقاربا جدا أو تكون قضايا مثيرة للجدل مدرجة على بطاقة الاقتراع.

متطلبات المرشحين

لكل منصب فدرالي منتخب متطلبات مختلفة، محددة في المادتين الأولى والثانية من الدستور الأميركي. فالمرشح لمنصب الرئيس، على سبيل المثال، يجب أن يكون مواطنا أميركيا مولودا في الولايات المتحدة، ولا يقل عمره عن 35 سنة، وأن يكون مقيما في الولايات المتحدة لمدة 14 سنة على الأقل. ويتعين على نائب الرئيس أن يفي بالمؤهلات نفسها. وطبقا للتعديل الثاني عشر للدستور الأميركي، لا يجوز لنائب الرئيس أن يكون من الولاية نفسها كالرئيس.

ويجب أن لا يقل سن المرشحين لمجلس النواب الأميركي عن 25 عاما، وأن يكونوا مواطنين أميركيين لمدة سبع سنوات وأن يكونوا مقيمين قانونيين في الولاية التي يسعون لتمثيلها في الكونغرس. ويجب أن لا يقل سن المرشحين لمجلس الشيوخ الأميركي عن 30 سنة، وأن يكونوا مواطنين أميركيين لمدة تسع سنوات على الأقل، وأن يكونوا مقيمين قانونيين في الولاية التي يرغبون في تمثيلها. ويتعين على الأشخاص الذين يسعون للترشيح لمنصب في الولاية أو منصب محلي أن يفوا بالمتطلبات المحددة في مناطقهم السياسية.

ويمنع التعديل الثاني والعشرون للدستور الأميركي، والذي تم إقراره في العام

ثلاثة رجال أملوا بالفوز بترشيح الحزب الجمهوري للرئاسة في العام 2008، وهم: (من اليسار إلى اليمين) رودولف جولياني، ميت رومني، وجون ماكين. قبيل إجراء مناظرة متلفزة في سائر أنحاء البلاد. ومع أن الانتخابات التمهيدية للحزب تجري في كل ولاية على حدة، فإن المناظرات القومية تؤثر على الناخبين في جميع الانتخابات التمهيدية بالولايات. © جينا غايلي/ AP Images

1951، أي شخص من أن ينتخب رئيسا للولايات المتحدة أكثر من مرتين. إلا أن الدستور لا يفرض أي حدود تتعلق بفترات الخدمة على أعضاء مجلس النواب أو مجلس الشيوخ في الكونغرس، مع أن فئات سياسية مختلفة دعت على مر السنين إلى فرض مثل هذه القيود. والقيود المفروضة على فترات الخدمة، إذا كانت موجودة، منصوص عليها في دساتير الولايات والقوانين المحلية.

دور الأحزاب السياسية

عندما وضع مؤسسو الجمهورية الأميركية وأقروا الدستور الأميركي في العام1787، لم يتصورا دورا للأحزاب السياسية. بل إنهم سعوا من خلال ترتيبات دستورية متنوعة – كفصل السلطات بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية،

وعن طريق الفدرالية، والانتخابات غير المباشرة للرئيس من قبل الهيئة الانتخابية (أنظر أدناه) – لعزل الجمهورية الجديدة عن الأحزاب والفئات السياسية.

ولكن رغم نوايا الآباء المؤسسين فقد أصبحت الولايات المتحدة في العام 1800 أول دولة تطور أحزابا سياسية ناشئة تنظم على الصعيد القومي لتحقيق نقل السلطة التنفيذية من فئة إلى أخرى عن طريق الانتخاب. وارتبط تطور وتوسع الأحزاب السياسية الذي أعقب ذلك عن قرب بتوسيع حقوق الانتخاب. وخلال الأيام الأولى للجمهورية، لم يسمح للتصويت إلا للذكور من أصحاب الممتلكات، إلا أن هذا التقييد بدأ بالانحسار في أوائل القرن التاسع عشر نتيجة للهجرة، ونمو المدن، وغيرها من القوى ذات النزعة الديمقراطية، كالتوسع نحو الغرب الأميركي. وتوسع حق التصويت على مر العقود بحيث شمل أعدادا أكبر من السكان الراشدين، مع التخلص من القيود المتعلقة بملكية الممتلكات، والعرق والجنس. ومع اتساع جمهور الناخبين، تطورت الأحزاب السياسية لتجنيد العدد المتزايد للناخبين كوسيلة للسيطرة السياسية. وأصبحت الأحزاب السياسية مؤسسات لإنجاز هذه المهمة الأساسية. وهكذا ظهرت الأحزاب في أميركا كجزء من التوسع الديمقراطي، وبدءا بثلاثينات القرن التاسع عشر، أصبحت قوية وراسخة الوجود.

ويهيمن على العملية السياسية في هذه الأيام الحزبان الجمهوري والديمقراطي – وهما وريثان لأحزاب سابقة من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ومع استثناءات نادرة، يسيطر هذان الحزبان الرئيسيان على الرئاسة والكونغرس وحكام الولايات والمجالس التشريعية في الولايات. فعلى سبيل المثال، كان كل رئيس منذ العام 1852 إما جمهوريا أو ديمقراطيا، وتقاسم الحزبان الرئيسيان في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى قرابة 95 بالمئة من الأصوات الشعبية للرئيس في المعدل. ونادرا ما تنتخب أي من الولايات الخمسين حاكما لا ينتمي إلى الحزب الديمقراطي أو الجمهوري. ويقتصر عدد أعضاء الكونغرس أو المجالس التشريعية في الولايات من المستقلين أو

المنسبين لحزب ثالث على عدد قليل جدا.

وقد صنفت أعداد متزايدة من الناخبين الفرديين أنفسهم كـ «مستقلين» خلال العقود الأخيرة، ويسمح لهم بالتسجيل للتصويت بصفتهم هذه في ولايات عديدة. ولكن، مع ذلك، فإن استطلاعات الرأي العام تشير إلى أنه حتى الأشخاص الذين يقولون إنهم مستقلون يتمتعون عادة بميول حزبية نحو حزب أو آخر.

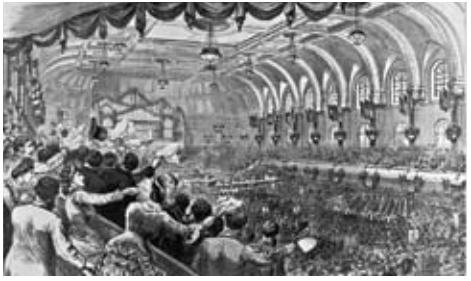

مؤتمرات الترشيح من التقاليد السياسية الأميركية القديمة. أعلى: مندوبون إلى مؤتمر الحزب الجمهوري بمدينة شيكاغو، 1868. أسفل: المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي بمدينة سنسناتي، 1880. © قسم المطبوعات والصور، مكتبة الكونغرس

ويمكن إيجاد استثناء لهذه القاعدة العامة على المستوى المحلي، خاصة في المدن الصغيرة والبلدات، حيث قد لا يلزم المرشحون بإعلان أي انتساب حزبي، أو قد يخوضون الانتخابات كجزء من قائمة مرشحين يشاطرونهم الآراء السياسية نفسها تحت شعار مبادرة محلية معينة – كإعادة تنمية منطقة وسط المدينة أو بناء المدارس.

ومع أن الحزبين الرئيسيين ينظمان ويهيمنان على الحكومة على المستوى القومي

ومستوى الولايات والمستوى المحلي، فهما يميلان إلى أن يكونا أقل تماسكا عقائديا ومن حيث البرامج من الأحزاب في ديمقراطيات عديدة أخرى. وقد نجمت عن قدرة الحزبين السياسيين على التكيف مع التطور السياسي في البلاد هيمنة براغماتية على العملية السياسية.

لماذا نظام الحزبين؟

كما أشرنا آنفا، فإن الجمهوريين والديمقراطيين هيمنا على السياسة الحزبية منذ ستينات القرن التاسع عشر. وهذا السجل الذي لا نظير له لاحتكار نفس الحزبين باستمرار للسياسة الانتخابية في دولة ما يعكس النواحي الهيكلية للنظام السياسي الأميركي بالإضافة إلى الأوجه الخاصة للحزبين.

والترتيب النموذجي لانتخاب مجالس تشريعية قومية أو تابعة للولايات في الولايات المتحدة هو نظام دائرة «العضو الواحد»، حيث يفوز بالانتخابات المرشح الذي يحصل على أغلبية نسبية من الأصوات (أي أكبر عدد من الأصوات في أي دائرة انتخابية معينة). ومع أن ولايات قليلة تتطلب أغلبية الأصوات للانتخاب، فإن معظم أصحاب المناصب المنتخبة يمكن أن ينتخبوا بأغلبية بسيطة.

وخلافا للأنظمة النسبية الشائعة في العديد من الديمقراطيات الأخرى، فإن ترتيب دائرة العضو الواحد يتيح لحزب واحد فقط أن يفوز في أي دائرة معينة. وهكذا فإن نظام العضو الواحد يخلق حوافز لتشكيل أحزاب قومية واسعة القاعدة تتمتع بمهارات إدارية كافية، وموارد مالية، وتجاوب شعبي للفوز بغالبيات دوائر تشريعية في سائر أنحاء البلاد. وفي ظل هذا النظام، يكون مرشحو الأقليات والأحزاب الثالثة في مواقف غير مواتية. وتميل الأحزاب التي تملك حدا أدنى من الموارد المالية والتأييد الشعبي إلى عدم الفوز بأي تمثيل على الإطلاق. وهكذا، فإن من الصعب حصول

أعضاء الكونغرس رقم 109 يؤدون اليمين في قاعة مجلس النواب بمبنى الكونغرس، 2005. © جيرالد هيربرت/ AP Images

أحزاب جديدة على درجة حاسمة من التمثيل النسبي، وتحقيق نفوذ قومي، بالنظر لقاعدة «من يفوز، يفوز بكل شيء» للنظام الانتخابي الأميركي، ولكن، لماذا حزبان بدلا من ثلاثة أحزاب قومية ممولة جيدا؟ سبب ذلك، جزئيا، هو أن الحزبين يقدمان للناخبين، من وجهة نظرهما، خيارا كافيا، وجزئيا، لأن الأميركيين نفروا تاريخيا من التطرف السياسي، وجزئيا لأن الحزبين منفتحان على الأفكار الجديدة (أنظر أدناه).

الهيئة الانتخابية

هناك زخم إضافي نحو حل الحزبين، وهو نظام الهيئة الانتخابية لاختيار الرؤساء. وطبقا لنظام الهيئة الانتخابية فإن الأميركيين من الناحية العملية لا يصوتون مباشرة للرئيس ولنائب الرئيس. بل هم يصوتون ضمن كل ولاية لمجموعة «أعضاء في الهيئة الانتخابية» ملتزمين لمرشح رئاسي أو لآخر. ويتطابق عدد أعضاء الهيئة الانتخابية مع عدد مندوبي الولاية في الكونغرس، أي عدد النواب والشيوخ من تلك الولاية. ويتطلب الانتخاب للرئاسة أغلبية مطلقة لأصوات أعضاء الهيئة الانتخابية البالغ عددهم 538 عضوا للولايات الخمسين. (هذا الرقم يشتمل على ثلاثة أصوات أعضاء هيئة انتخابية من العاصمة واشنطن أو مقاطعة كولومبيا، التي ليست ولاية والتي ليس لها تمثيل يتمتع بالتصويت في الكونغرس).

ويجعل متطلب الأغلبية المطلقة من الصعوبة بمكان لمرشح حزب ثالث أن يفوز بالرئاسة لأن أصوات الهيئة الانتخابية للولايات الفردية موزعة طبقا لترتيب حصول الفائز على جميع الأصوات (باستثنائين)، أي أن أي مرشح يحصل على أغلبية الأصوات الشعبية في ولاية ما – حتى لو كانت مجرد أغلبية بسيطة – يفوز بجميع أصوات الهيئة الانتخابية للولاية. إلا أن الفائز بالأصوات الشعبية في ولايتي مين ونبراسكا يمنح صوتين في الهيئة الانتخابية ويمنح الفائز في كل مقاطعة مقسمة وفقا للتمثيل في الكونغرس صوتا واحدا في الهيئة الانتخابية. وكما هو الحال بالنسبة لنظام دوائر العضو الواحد فإن الهيئة الانتخابية تعمل بشكل غير موات للأحزاب الثالثة، التي ليس أمامها فرصة تذكر للفوز بأصوات الهيئة الانتخابية لأي ولاية، ناهيك عن الفوز بعدد كاف من الولايات لانتخاب رئيس.

ووضع الآباء المؤسسون نظام الهيئة الانتخابية كجزء من خطتهم لتقاسم السلطة

الهيئة الانتخابية لولاية نبراسكا مجتمعة في شهر كانون الأول/ديسمبر، 2004، في مدينة لنكولن بولاية نبراسكا، للإدلاء بالأصوات الخمسة للهيئة الانتخابية للولاية للرئيس جورج دبليو. بوش. © ناتي هارنيك / AP Images

بين الولايات والحكومة القومية. وطبقا لنظام الهيئة الانتخابية، فإن التصويت الشعبي للرئيس في سائر أنحاء البلاد ليس له أهمية في النهاية. ونتيجة لذلك فإن من الممكن أن تؤدي أصوات الهيئة الانتخابية التي تمنح على أساس الانتخابات في الولايات إلى نتيجة مختلفة عن التصويت الشعبي في سائر أنحاء البلاد. وفي الواقع أن الولايات المتحدة شهدت 17 انتخابات رئاسة لم يحصل فيها الفائز على أغلبية الأصوات الشعبية التي تم الإدلاء بها. وكان أول هؤلاء جون كوينسي آدامز في انتخابات العام 1824، وكان أحدثها جورج دبليو. بوش في العام 2000. ويعتبر بعض الناس نظام الهيئة الانتخابية أثرا عفا عليه الزمن، فيما يفضله مراقبون آخرون لأنه يقتضي من مرشحي

الرئاسة التنافس على الانتخاب في ولايات عديدة، بدلا من حصر ذلك بالولايات ذات الكثافة السكانية.

تدلي الهيئة الانتخابية لولاية واشنطن هنا بأحد عشر صوتا في العام 2004 لمرشح الرئاسة الديمقراطي جون كيري. © تيد إس. وارين / AP Images

عوائق أخرى للأحزاب الثالثة

بالنظر لميل النظام لإيجاد حزبين قويين على مر الزمن، ومع سيطرة الديمقراطيين والجمهوريين الحالية على الآلية الحكومية، فليس من الغريب أنهما أوجدا قواعد انتخابية أخرى تعمل لصالحهما. فعلى سبيل المثال، فإن تأهيل حزب جديد لأوراق الاقتراع في ولاية ما يمكن أن يكون مهمة شاقة ومكلفة، وكثيرا ما تتطلب عرائض تحمل عشرات الآلاف من التواقيع والقدرة على جذب نسبة «نقطة بداية» كافية من الأصوات في الانتخابات اللاحقة للبقاء على أوراق الاقتراع.

وتعد عملية الترشيح المميزة في أميركا عائقا هيكليا إضافيا للأحزاب الثالثة. والولايات المتحدة فريدة، بين ديمقراطيات العالم، في اعتمادها المهيمن على الانتخابات التمهيدية لترشيح مرشحين حزبيين لمناصب الرئاسة والكونغرس

والولايات. وكما أشير آنفا، فإن الناخبين العاديين في الانتخابات التمهيدية، طبقا لهذا النوع من نظام الترشيح، يختارون مرشح الحزب للانتخابات العامة. وفي معظم الدول تتحكم منظمات وزعماء الحزب بالترشيحات الحزبية، إلا أن من المعتاد في الولايات المتحدة أن يتخذ الناخبون القرار النهائي المتعلق باختيار المرشحين الجمهوريين والديمقراطيين.

ومع أن هذا النظام يؤدي إلى تنظيمات حزبية داخلية أضعف مما هو الحال في معظم الديمقراطيات الأخرى، فإن عملية الترشيح التشاركية هذه أسهمت في هيمنة الجمهوريين والديمقراطيين على السياسة الانتخابية. وبالفوز بترشيحات الحزبين عن طريق الانتخابات التمهيدية، فإن بوسع المرشحين المنشقين أو الإصلاحيين العمل ضمن الحزبين للوصول إلى الاقتراع في الانتخابات العامة، وبالتالي تعزيز فرصهم في تحقيق الفوز في الانتخابات العامة من دون الحاجة إلى تنظيم أحزاب ثالثة. وهكذا فإن عملية الترشيح في الانتخابات التمهيدية تميل إلى توجيه الانشقاق داخل الحزبين الرئيسيين وتجعل من غير الضروري، بصورة عامة، للمنشقين الانخراط في العمل الصعب المتمثل في تشكيل حزب ثالث. كما أن الأحزاب ومرشحيها يميلون إلى تكييف إستراتيجيتهم الانتخابية لاختيار رسالة مرشحي الأحزاب الثالثة والمرشحين المستقلين الذين يظهرون جاذبية واسعة.

الدعم واسع النطاق

يسعى كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي للحصول على دعم واسع النطاق، ويميلان إلى جذب الناخبين من مختلف الطبقات الاقتصادية والفئات الديمغرافية. وباستثناء الناخبين الأميركيين الأفارقة واليهود – الذين تصوت أغلبيتهم الواسعة عادة لمرشح الرئاسة الديمقراطي – فإن كلا الحزبين يحصلان على مستويات دعم

ناخبون في ولاية نيوهامشير يستمعون إلى الطامح بالفوز بترشيح الحزب الديمقراطي لانتخابات الرئاسة جون إدواردز في منزل خاص بمدينة سالم في أوائل موسم الانتخابات التمهيدية في العام 2008. © جيم كول/ AP Images

كبيرة من كل مجموعة اجتماعية اقتصادية رئيسية في المجتمع. كما أن الحزبين يظهران مرونة فيما يتعلق بالمواقف السياسية ولا يتمسكان بصورة عامة بشكل مشدد بإيديولوجية معينة أو مجموعة أهداف سياسية. بل إنهما أظهرا تقليديا اهتماما بالمقام الأول بالفوز بالانتخابات والسيطرة على السلطات الانتخابية للحكومة.

وبالنظر للقواعد الاجتماعية الواسعة للتأييد الانتخابي للأحزاب الأميركية وللحاجة إلى العمل ضمن مجتمع يتمسك بموقف معتدل من الناحية الإيديولوجية، فقد تبنت هذه الأحزاب مواقف سياسية معتدلة بشكل أساسي. وكما أشير آنفا، فهي

تظهر أيضا مستوى عاليا من المرونة السياسية. وتمكّن هذه المقاربة غير العقائدية الجمهوريين والديمقراطيين من احتواء تنوع كبير في صفوفها، كما أسهمت في قدرتها على استيعاب أحزاب ثالثة وحركات الاحتجاج عندما حدثت. وبصورة عامة يعتبر الجمهوريون الحزب المحافظ في البلاد – بتأكيد أكبر على حقوق الملكية والجمع الخاص للثروة، كما يعتبر الديمقراطيون أكثر اتجاها نحو اليسار، حيث يفضلون السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتحررة. ولكن كلا الحزبين يميلان إلى البراغماتية في الممارسة عند تولي السلطة.

الهياكل اللامركزية للأحزاب

بالإضافة إلى كون الحزبين الأميركيين الرئيسيين مرنين من الناحية الإيديولوجية، فهما معروفان بهيكلهما اللامركزي. وحين يتولى الرئيس منصبه فهو لا يستطيع الافتراض بأن أعضاء حزبه في الكونغرس سيكونون مؤيدين مواليين لمبادراته المفضلة، كما لا يمكن لزعماء

السناتور دانيال كاي. أكاكا (ديمقراطي) من ولاية هاواي (يمين) يرحب بصورة تقليدية بأحد مؤيديه في مقر حملته الانتخابية بمدينة هونولولو. © دانيال كاي. أكاكا / AP Images

الحزب في الكونغرس أن يتوقعوا تصويتا مباشرا حسب الانتساب الحزبي من أعضاء حزبهم. والاجتماعات الانتخابية للديمقراطيين والجمهوريين في الكونغرس (يتألف ذلك من المشرّعين الذين يشغلون مناصبهم) مستقلة، وقد تتبع سياسات معارضة للرئيس، حتى لو كان الرئيس من الحزب نفسه. كما أن عملية جمع التبرعات الحزبية للانتخابات منفصلة، حيث أن لجان الحملات الجمهورية والديمقراطية لمجلسي النواب والشيوخ تعمل بصورة مستقلة عن لجان الحزب القومية التي تميل في توجهها نحو انتخابات الرئاسة. يضاف إلى ذلك أنه باستثناء فرض السلطة على الإجراءات المتعلقة باختيار المندوبين لمؤتمرات الترشيحات الحزبية، فإن منظمات الحزب القومية نادرا ما تتدخل في شؤون الحزب في الولايات.

يعكس هذا التفكك التنظيمي نتائج نظام فصل السلطات الدستوري – تقسيم السلطة بين سلطات الحكومة التشريعية والتنفيذية والقضائية، على المستوى الفدرالي ومستوى الولايات. وقد لا يخلق نظام تقسيم السلطة سوى حوافز محدودة لوحدة الحزب بين المشرعين وبين الرئيس التنفيذي لحزبهم. وينطبق ذلك بشكل عام سواء كنا نتحدث عن أعضاء الكونغرس مقابل رئيس حزبهم، أو علاقة مماثلة بين المشرعين في الولاية وحاكم الولاية.

ويقدم النظام متعدد الطبقات للحكومة الفدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية في الولايات المتحدة زخما إضافيا للامركزية الأحزاب عن طريق إيجاد آلاف الدوائر الانتخابية لأصحاب المناصب المنتخبة على المستوى الفدرالي ومستوى الولايات والمستوى المحلي. وكما أشير آنفا، فإن استخدام الانتخابات التمهيدية لترشيح المرشحين يضعف أيضا التنظيمات الحزبية بحرمانها من قدرة السيطرة على اختيار مرشحي الحزب. لذا فإن المرشحين الفرديين يشجعون على بناء منظمات حملاتهم الشخصية وأتباعهم الناخبين، للفوز أولا بالانتخابات التمهيدية ثم بالانتخابات العامة.

في النظام الفدرالي الأميركي المنظم حسب المستويات، لا تقل أهمية الانتخابات المحلية عن أهمية الانتخابات القومية بالنسبة للمواطنين المحليين. يظهر هنا المرشح لرئاسة بلدية مدينة هيوستن، بيل وايت، في حدث إعلامي.
© بات سوليفان/ AP Images

القلق العام

رغم الدليل القديم والمؤثر للحزبية المنظمة ضمن النظام السياسي الأميركي، فإن أحد العناصر المتأصلة في الثقافة المدنية الأميركية هو عدم الثقة المتزايدة بالأحزاب السياسية. ولعل تبني ونمو نظام الانتخابات التمهيدية لترشيح المرشحين لانتخابات الكونغرس والولايات دليل على وجود مشاعر شعبية، أو حتى معادية للأحزاب بين الجمهور. وينظر الأميركيون المعاصرون نظرة شك نحو زعماء أحزابهم السياسية الذين يمارسون السلطة على حكومتهم. وتظهر استطلاعات الرأي العام على الدوام أن نسبا كبيرة من الشعب تعتقد بأن الأحزاب تقوم أحيانا بقدر أكبر من تشويش القضايا بدلا من توضيحها – وبأن من الأفضل عدم وجود شارات حزبية على أوراق الاقتراع.

لذا يتعين على الأحزاب أن تواجه مشكلة عدد كبير من الناخبين الذين يعلقون

أهمية متناقصة على الانتساب الحزبي، ومن المؤشرات على ذلك مدى حدوث تقسيم الأصوات بين الحزبين. فعلى سبيل المثال، قد يصوت الناخب لمرشح حزبه للرئيس ولمرشح حزب آخر في دائرته للكونغرس. وهكذا، وفي عصر الحكومة المقسمة (أي سيطرة الرئيس المنتمي لحزب معين على البيت الأبيض وسيطرة الحزب الآخر الكونغرس)، يجد الرؤساء أنفسهم في كثير من الأحيان وهم يحاولون الحكم من دون أغلبية في أحد مجلسي الكونغرس أو في كليهما.

وقد أصبحت السيطرة على الأحزاب المقسمة في سلطتي الحكومة التنفيذية والتشريعية صفة مميزة مألوفة بالنسبة للحكومة القومية والحكومات في الولايات الخمسين. ويعتقد بعض المراقبين بأن الناخبين يفضلون حتى هذا الترتيب، لأنه يميل إلى إفشال المبادرات الحكومية الرئيسية التي قد تكون مصدرا لإزعاج الناخبين.

مرشحو الأحزاب الثالثة والمرشحون المستقلون

لقد كان مرشحو الأحزاب الثالثة والمرشحون المستقلون، رغم العقبات التي تم بحثها آنفا، صفة مميزة متعاقبة للسياسة الأميركية. وقد أثاروا في كثير من الأحيان مشاكل تواجه المجتمع فشلت الأحزاب الرئيسية في طرحها في صدر الخطاب العام – ثم في الأجندة الحكومية. إلا أن معظم الأحزاب الثالثة مالت للازدهار في انتخاب واحد ثم اختفت أو تلاشت أو تم استيعابها في أحد الحزبين الرئيسيين. ومنذ خمسينات القرن التاسع عشر، ظهر حزب جديد واحد هو الحزب الجمهوري وتحوّل إلى حزب رئيسي. وفي ذلك المثال، كانت هناك قضية أخلاقية ملحة هي الرق، وهي قضية قسمت الأمة. ووفر ذلك أساسا لتجنيد المرشحين وتعبئة الناخبين.

وهناك أدلة على أن من الممكن أن يكون للأحزاب الثالثة أثر كبير على نتائج الانتخابات. فعلى سبيل المثال، أدى ترشيح الحزب الثالث لثيودور روزفلت في العام 1912 إلى تقسيم أصوات الجمهوريين العادية، ومكن انتخاب وودرو ولسون الديمقراطي بأقل من أغلبية الأصوات الشعبية. وفي العام 1992 جذب ترشيح المستقل إتش. روس

أصحاب مدونات الإنترنت يحدّثون مدونات المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي بمدينة بوسطن، 2004. تخيم على المؤتمرات الرئاسية الحديثة أجواء إعلامية بهيجة بدلا من المداولات السياسية الجادة. © ماريو تاما / Getty Images

بيرو الناخبين الذين كانوا يصوتون أساسا للمرشحين الجمهوريين في ثمانينات القرن الماضي، مما أسهم في هزيمة الرئيس الجمهوري آنذاك جورج إتش بوش. وفي السباق المتقارب جدا في العام 2000 بين الجمهوري جورج دبليو. بوش والديمقراطي آل غور، كان من الممكن فوز غور بأصوات الهيئة الانتخابية للولايات ثم بالرئاسة لو أن مرشح حزب الخضر رالف نادر لم يكن على بطاقة الاقتراع في ولاية فلوريدا.

وقد أظهرت استطلاعات الرأي العام منذ تسعينات القرن الماضي على الدوام مستوى عاليا من الدعم الشعبي لمفهوم الحزب الثالث. وأظهر استطلاع لمؤسسة غالوب قبل انتخابات العام 2000 أن 67 بالمئة من الأميركيين يفضلون وجود حزب ثالث قوي يقدم مرشحين لمنصب الرئيس وللكونغرس وللمناصب المنتخبة في الولايات ضد المرشحين الجمهوريين والديمقراطيين. ومثل هذه الميول، إضافة إلى الإنفاق السخي على الحملات الانتخابية، هي التي مكّنت الملياردير من ولاية تكساس روس بيرو من الحصول على 19 بالمئة من الأصوات الشعبية لانتخاب الرئيس في العام 1992، وهي أعلى نسبة يحققها مرشح عن حزب غير رئيسي منذ فوز ثيودور روزفلت (الحزب التقدمي) بسبعة وعشرين بالمئة من الأصوات في العام 1912.

ظهر مرشحو أحزاب ثالثة للرئاسة مراراً عديدة في القرن العشرين. ومع أنهم لم يفوزوا فقد أثروا على انتخابات الرئاسة. في هذه الصورة، يلقي الرئيس الأسبق تيدي روزفلت خطابا أمام مؤيديه من حزب "بول موس"، 1912. © CORBIS

ترشيحات الرئاسة

ليست القواعد التي تتبعها الأحزاب في ترشيح مرشحيها للرئاسة مذكورة في الدستور

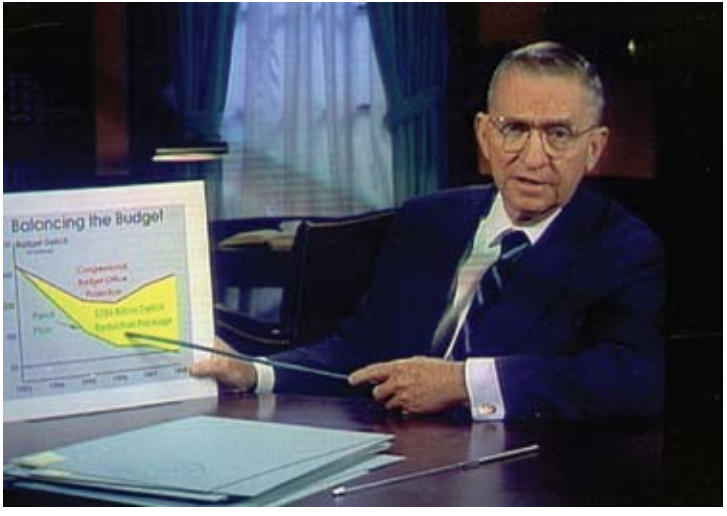

في العام 1992، أصبح الملياردير روس بيرو مهتما بعجز الميزانية الفدرالية، وخاض حملة رئاسية كمرشح عن حزب ثالث، وقدّم وجهات نظره على التلفزيون. ويرى البعض أن الفضل يرجع إليه في انتخاب بيل كلينتون رئيسا للولايات المتحدة. © AP Images

الأميركي. وكما أشير آنفا، لم تكن هناك أحزاب سياسية موجودة عندما أعد الدستور وأقر في أواخر القرن الثامن عشر، ولم يكن لدى الآباء المؤسسين للجمهورية اهتمام بمنع الإجراءات المتعلقة بمثل هذه الكيانات.

ومنذ العام 1796 بدأ أعضاء الكونغرس الأميركي ممن كانوا ينتسبون إلى أحد الأحزاب السياسية الموجودة آنذاك، يلتقون بشكل غير رسمي لاختيار مرشحي حزبهم لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس. واستمر ذلك النظام المعروف بـ «بتجمع كينغ» كنظام لاختيار مرشحي الأحزاب الرئاسيين لنحو 30 عاما. ولكنه انهار في

حصل مرشح حزب الخضر لانتخابات الرئاسة والناشط الاجتماعي رالف نادر، في العام 2000 على عدد قليل من الأصوات. وأنحى مؤيدو آل غور عليه باللائمة لسحب عدد كاف من أصوات الناخبين الليبراليين من غور لمنع الانتخابات لجورج دبليو. بوش. © آندي كونو/ AP Images

العام 1824، إذ وقع ضحية اعتماد اللامركزية في الأحزاب السياسية التي رافقت توسع الولايات المتحدة باتجاه الغرب.

وفي نهاية المطاف حلت مؤتمرات الترشيح القومية محل تجمع كينغ كوسيلة لاختيار مرشحي الأحزاب. وفي العام 1831، اجتمع حزب صغير هو حزب مناهضي الماسونية في حانة بمدينة بلتمور في ولاية ماريلاند لاختيار مرشحين وصياغة

برنامج سياسي يخوض المرشحون الانتخابات على أساسه. وفي العام التالي اجتمع الديمقراطيون في الحانة نفسها لاختيار مرشحيهم. ومنذ ذلك الحين أصبحت الأحزاب الرئيسية ومعظم الأحزاب الصغيرة تعقد مؤتمرات ترشيح قومية، يحضرها مندوبون عن الولايات، لاختيار مرشحيها لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس والاتفاق على مواقفها السياسية.

ظهور التلفزيون

خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان قادة الحزب في الولاية يسيطرون على مؤتمرات الترشيح للرئاسة، مع أن العديد من أعضاء الحزب كانوا يحضرون تلك المؤتمرات. واستخدم هؤلاء «الزعماء» السياسيون نفوذهم لاختيار مندوبي ولايتهم للمؤتمر، وضمان كونهم اقترعوا «بشكل صحيح» في المؤتمر القومي للحزب. وطالب معارضو زعماء الأحزاب بإصلاحات للسماح للناخبين العاديين باختيار مندوبي المؤتمر. وجاءت الانتخابات التمهيدية إلى حيز الوجود لتحقيق ذلك. وبحلول العام 1916 كان أكثر من نصف الولايات قد أصبح ينظم انتخابات تمهيدية رئاسية.

من لكن هذه الحركة لم تدم طويلا. فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى تمكن قادة الأحزاب، الذين رأوا في الانتخابات التمهيدية تهديدا لنفوذهم، من إقناع المشرعين في الولايات بإلغائها على أساس أنها كانت مكلفة ولم تستقطب سوى أعداد قليلة من الناس للمشاركة فيها. وبحلول العام 1936 كانت هناك حوالي عشر ولايات فقط ما زالت تجري الانتخابات الرئاسية التمهيدية.

لكن الضغوط المطالبة بالديمقراطية برزت مجددا في أعقاب الحرب العالمية

الثانية. فلأول مرة أمّن التلفزيون وسيلة تمكّن الناس عن طريقها من مشاهدة الحملات السياسية والاستماع إليها وهم في غرف الجلوس في منازلهم. وأصبح بإمكان المرشحين للرئاسة استخدام ظهورهم أمام جمهور واسع من خلال شاشات التلفزيون لإثبات شعبيتهم بين الجماهير. وشهدت العقود التي تلت عودة الإصلاحات الديمقراطية اتساعا للمشاركة في مؤتمرات الترشيح الحزبية.

جورج واشنطن يقسم اليمين كأول رئيس للولايات المتحدة في العام 1789. لم يثق واشنطن بالفئات الحزبية، إلا أن الأحزاب الشعبية بدأت بالظهور خلال فترة رئاسته. © بيتمان/ CORBIS

ونتيجة لذلك، تجري معظم الولايات الآن انتخابات تمهيدية. وبحسب قوانين الولاية، يمكن للناخبين الإدلاء بأصواتهم لاختيار مرشح الحزب للرئاسة وقائمة من المندوبين الذين «يتعهدون» بالتصويت لصالح المرشح، أو يمكنهم التصويت للمرشح للرئاسة بحيث يتم اختيار المندوبين في وقت لاحق بشكل يعكس تصويتهم، أو قد يصوتون بشكل غير مباشر لمرشح في اجتماع انتخابي باختيار مندوبين للمؤتمر «يتعهدون» بالتصويت لمرشح أو لآخر. وطبقا لنظام الاجتماع الانتخابي، فإن الحزبيين الذين يعيشون ضمن منطقة جغرافية صغيرة نسبيا – أي دائرة محلية – يجتمعون للتصويت للمندوبين الذين يتعهدون بدعم مرشحين معينين لمنصب الرئيس. ويمثل هؤلاء المندوبون بدورهم دائرتهم في مؤتمر للدائرة يختار مندوبين لحضور مؤتمرات دوائر الكونغرس ومؤتمرات الولاية. وينتخب المندوبون إلى هذه المؤتمرات في نهاية المطاف المندوبين لتمثيل الولاية في المؤتمر القومي. ومع أن هذا النظام يستغرق عدة أشهر فإن اختيار المرشح المفضل يتم بشكل أساسي في

الجولة الأولى من الاقتراع.

ويتم حساب الحجم الحقيقي للوفد الذي يمثل الولاية في المؤتمر القومي للحزب من خلال صيغة أو معادلة يقررها كل حزب تشمل اعتبارات مثل عدد سكان الولاية والدعم السابق الذي قدمته لمرشحي ذلك الحزب على المستوى القومي وعدد المسؤولين المنتخبين وزعماء الحزب من تلك الولاية ممن يشغلون حاليا مناصب حكومية. وتؤدي معادلة التوزيع التي ينتهجها الحزب الديمقراطي إلى كون عدد المندوبين إلى المؤتمر القومي يعادل نحو ضعفي عدد المندوبين إلى مؤتمر الحزب الجمهوري.

حوّل التلفزيون بعد الحرب العالمية الثانية الانتخابات القومية إلى مصدر للترفيه الشعبي. في هذه الصورة، مؤيدون حزبيون تجمعوا لمشاهدة نتائج الانتخابات في مقر الحزب الجمهوري بمدينة مريديان بولاية مسيسيبي. © بولا ميريت/ AP Images

أصبحت الانتخابات التمهيدية في الولايات المختلفة (أو أحيانا انتخابات اللجان الحزبية) الطريق إلى ترشيحات الرئاسة للحزبين الجمهوري والديمقراطي. يظهر هنا طامح للحصول على ترشيح الحزب الجمهوري للرئاسة، هو لامار أليكساندر (صاحب القميص ذي المربعات، وسط) وهو يحيي وسائل الإعلام والناخبين في الانتخابات التمهيدية لولاية نيو هامشير في شتاء العام 1996.
© إيليز آمندولا/ AP Images

ونتيجة لهذه الاتجاهات الإصلاحية منذ الحرب العالمية الثانية، يبرز اتجاهان هامان. الأول هو أن أعدادا متزايدة من الولايات غيرت مواعيد انتخاباتها التمهيدية الرئاسية والاجتماعات الانتخابية الحزبية وأصبحت تجريها في المرحلة المبكرة الحاسمة لموسم الترشيح. وتعرف هذه العملية باسم «التحميل المبكر». وقد يتيح لكون الولاية من ولايات الانتخابات التمهيدية أو الاجتماعات الانتخابية الحزبية المبكرة للناخبين في الولاية بممارسة مزيد من النفوذ على الاختيار النهائي للمرشحين. كما أن ذلك قد يشجع المرشحين على معالجة أمر احتياجات ومصالح الولاية في مرحلة مبكرة، وقد يرغم المرشحين على التنظيم ضمن الولاية، وإنفاق المال على هيئات

موظفيهم ووسائل الإعلام والفنادق في سبيل محاولة الحصول على فوز سيكولوجي حاسم في مرحلة مبكرة من عملية الترشيح الحزبي.

يضاف إلى ذلك أن الولايات تتعاون في بعض مناطق البلاد مع بعضها البعض لتنظيم «انتخابات تمهيدية إقليمية» بإجراء انتخاباتها التمهيدية وعقد اجتماعاتها الانتخابية الحزبية في اليوم نفسه، وذلك لزيادة تأثير مناطقها على العملية الانتخابية ككل إلى أقصى حد.

وقد أدى هذان الاتجاهان إلى إرغام المرشحين على التبكير في بدء حملاتهم الانتخابية لكسب موطىء قدم لهم في العدد المتزايد للولايات التي تجري الانتخابات الأولية الأولى. كما تعين على المرشحين الاعتماد بشكل متزايد على وسائل الإعلام وخاصة الإذاعة والتلفزيون والإنترنت، وعلى دعم زعماء الحزب في الولاية لمساعدتهم في الوصول إلى الناخبين في العديد من الولايات التي قد تجري انتخاباتها في اليوم نفسه.

تقلص أهمية المؤتمرات السياسية

النتائج التي أسفرت عنها التغييرات في عملية اختيار المرشح للرئاسة التقلص المتزايد في أهمية المؤتمر القومي النهائي المتلفز للحزب. وقد أصبح الناخبون في الوقت الحاضر يحددون هوية المرشح للرئاسة فعليا في فترة مبكرة من عملية الانتخابات التمهيدية. وقد يفصح ذلك المرشح، بدوره، حتى عن اختياره لمرشحه لمنصب نائب الرئيس قبل انعقاد المؤتمر القومي للحزب. (المرشحون لمنصب نائب الرئيس لا يخوضون الانتخابات بصورة مستقلة في الانتخابات التمهيدية ولكن يتم اختيارهم من قبل الفائز بترشيح الحزب للرئاسة).

وهكذا فإن عملية الترشيح للرئاسة تستمر في التحول والتطور. وقد عزز هذا

تستخدم شبكة الإنترنت، بشكل متزايد، لجمع المال وجلب الانتباه للمرشحين غير المتوقع فوزهم. مرشح للكونغرس عن ولاية أوهايو (يمين) ومدير اتصالاته (يسار) يجلسان ويعرضان صفحة مدونتهما الإلكترونية. © رون شواين / AP Images

دور الإنترنت

سارع المرشحون ومؤيدوهم إلى تبني الإنترنت كأداة في الحملات الانتخابية. وأثبتت أنها وسيلة فعالة ومؤثرة لجمع الأموال من المؤيدين المحتملين ولتعزيز سياسات وخبرة المرشحين. وتحتفظ منظمات الحملات الانتخابية حاليا بمدوناتها الإلكترونية. والمدونون في هذه المواقع الإلكترونية موظفون بأجور في الحملات الانتخابية للكتابة حول تصريحات ونشاطات مرشحيهم. في غضون ذلك يكتب آلاف المدونين الإلكترونيين المستقلين تعليقات مؤيدة لمرشحيهم المفضلين ويشتركون في الحوار مع غيرهم من المدونين الإلكترونيين الذين يعارضونهم.

التحول والتطور المشاركة خلال العقود الأخيرة، وحسن التمثيل الديمغرافي، وعزز العلاقة بين الحزبي العادي والمرشحين. وتعود العملية، بشكلها الحالي، بفائدة أكبر على المرشحين الأكثر شهرة، والذين يستطيعون جمع مبلغ أكبر من المال، ولديهم أفضل الحملات تنظيما وتأثيرا، ويخلقون أكبر حماسة بين الناخبين في فترة مبكرة من موسم الانتخابات الرئاسية التمهيدية.

وقد أتاح التشارك في أشرطة الفيديو على مواقع الإنترنت مثل يو توب (You Tube) فرصا وصعوبات غير متوقعة للحملات السياسية. واستخدم المرشحون التكنولوجيا لإنتاج أشرطة فيديو حول أنفسهم، تكون أحيانا فكاهية. وفي أحيان أخرى، تم تسجيل المرشحين على غفلة وهم يقولون أو يفعلون شيئا لم يكونوا ليقولوه أو يفعلوه أمام جمهور عام – بحيث تعرض غلطتهم المحرجة عددا لا يحصى من المرات على الإنترنت والتلفزيون.

انتخابات الكونغرس

قد تكون انتخابات الكونغرس مساوية للحملة الرئاسية من حيث وتيرة التنافس والأهمية تقريبا. وسبب ذلك هو الدور المركزي الذي يلعبه الكونغرس في عملية سن القوانين.

فالنظام الأميركي، على عكس النظام البرلماني، يقوم على مبدأ فصل السلطات بين الكونغرس ورئيس الجمهورية. ويتم انتخاب الرؤساء والمشرعين بشكل منفصل. ومع أن الرئيس الذي يتولى السلطة قد يقترح قوانين على الكونغرس، فإن هذه القوانين يجب أن تصاغ في الكونغرس من قبل حلفاء الرئيس ضمن تلك المؤسسة، ويجب أن يجيزها الكونغرس قبل أن تعاد إلى الرئيس لتوقيعها. ومجلسا النواب والشيوخ مستقلان قانونيا وسياسيا عن إرادة الرئيس.

ولا يتم التقيد بالانضباط الحزبي في الكونغرس بصرامة في النظام الأميركي، كما هو الحال في الأنظمة البرلمانية. ومن السهل نسبيا لأعضاء الكونغرس التصويت على السياسات كما يحلو لهم، بما في ذلك ما يعتقدون أنه الأفضل لهم من أجل ضمان إعادة انتخابهم. وعليه، فإن على قادة الكونغرس أن يبنوا ائتلافات لكسب معارك الكونغرس، فردا فردا، بدلا من الاعتماد على الدعم التلقائي من الأحزاب

المنضبطة جدا. وهذا ما يجعل كل انتصار تشريعي في الكونغرس صعب المنال. لذا فإن انتخابات الكونغرس مهمة للبلاد، لأن الكونغرس قوي ويصعب التنبؤ بقراراته، شأنه في ذلك شأن أعضاء الكونغرس كأفراد.

الفروق بين مجلسي النواب والشيوخ

يحظى مجلس النواب ومجلس الشيوخ بسلطات متساوية تقريبا، غير أن طريقة انتخابهما تختلف كلية. فقد أراد مؤسسو الجمهورية الأميركية لأعضاء مجلس النواب أن يكونوا أقرب إلى عامة الناس، بحيث يمكنهم أن يعكسوا رغباتهم وتطلعاتهم. وعليه قرر المؤسسون أن يكون مجلس النواب كبيرا نسبيا لكي يضم أعضاء كثيرين من الدوائر التشريعية الصغيرة، وأن يجري انتخابه أكثر مرارا (كل عامين). بل إن البعض في البداية كانوا يعتبرون فترة السنتين طويلة جدا. وحين كان النقل بواسطة الخيل، فقد كانت فترة العامين في واشنطن تبعد عضو الكونغرس عن أعضاء دائرته الانتخابية لفترة عامين. ولكن مبعث القلق في هذه الأيام هو أن إجراء الانتخابات كل عامين يؤدي إلى إجبار أعضاء الكونغرس على العودة جوا إلى دوائرهم الانتخابية كل عطلة أسبوع أو نحو ذلك لتعزيز دعمهم السياسي.

ويمثل كل مقعد في مجلس النواب دائرة انتخابية جغرافية فريدة، وكما أشير أعلاه، ينتخب كل عضو كممثل وحيد من تلك الدائرة حسب قاعدة الأغلبية. ويضمن لكل ولاية من الولايات الخمسين مقعد واحد على الأقل في مجلس النواب، بينما توزع بقية المقاعد على الولايات حسب تعداد سكانها. عدد سكان ألاسكا، مثلا، صغير جدا. ولذلك ليس للولاية إلا مقعد واحد في مجلس النواب. أما كاليفورنيا فلها 53 مقعدا في المجلس باعتبار أن لديها أكبر عدد من السكان. وبعد كل إحصاء للسكان كل عشر سنوات، يتم إعادة حساب عدد المقاعد المحددة لكل ولاية لأخذ التغيرات في تعداد

عضو الحزب الديمقراطي شيلدون وايتهاوس يحتفل بانتخابه لعضوية مجلس الشيوخ الأميركي عن ولاية رود آيلاند. يتمتع أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب بسلطات كبيرة.
© برايان شنايدر / Reuters

سكان الولايات بالاعتبار خلال السنوات العشر الماضية، وتقوم المجالس التشريعية في الولايات بإعادة ترسيم حدود دوائر الكونغرس داخل الولايات بحيث تعكس التغيرات في عدد المقاعد المحددة للولاية أو للتغيرات السكانية داخل الولاية.

وبالنسبة لمجلس الشيوخ، فقد كان القصد الأصلي من تصميمه هو أن يمثل أعضاؤه دوائر انتخابية أكبر – أي الولاية بأكملها – وتأمين تمثيل متساو فيه لكل ولاية، بصرف النظر عن تعداد السكان فيها. وتملك الولايات الصغيرة القدر نفسه من النفوذ (عضوان) كالولايات الكبيرة في مجلس الشيوخ.

وكانت المجالس التشريعية في الولايات في البداية هي التي تنتخب أعضاء

مجلس الشيوخ. غير أن التعديل السابع عشر للدستور في العام 1913 بدّل الوضع بحيث أصبح أعضاء مجلس الشيوخ ينتخبون مباشرة من قبل الناخبين في كل ولاية. وعلى هذا الأساس، تمثل كل ولاية بعضوين في مجلس الشيوخ ينتخب كل منهما لمدة ستة أعوام، بحيث ينتخب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ كل عامين. وينتخب عضو مجلس الشيوخ بأكثرية الأصوات من قبل الناخبين في الولاية.

الولاء لحزب أو لشخص

كانت انتخابات الكونغرس في الماضي «حزبية الطابع»، حيث أن ناخبين كثيرين كانوا يكنون بالولاءات التقليدية واعتمدوا نهج التصويت على أساس حزبي في انتخابات الكونغرس. ولم تزد الشخصيات الفردية وأداء الأعضاء المنتخبين أو

رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي (يسار) تشرف على أداء اليمين للشقيقتين ليندا (وسط) ولوريتا سانشيز اللتين انتخبتا لمجلس النواب عن ولاية كاليفورنيا. © سوزان والش / AP Images

مجلس الشيوخ صمم من قبل المؤسسين الأوائل للولايات المتحدة ليكون قوة موازنة محافظة. في هذه الصورة، يجلس أعضاء مجلس الشيوخ المئة لالتقاط صورتهم. © مكتبة مجلس الشيوخ الأميركي

تنتقص سوى القليل من دعم الناخبين لهم. غير أن آراء وشخصيات المرشحين الفرديين أصبحت أساسية بالنسبة للسياسة الانتخابية خلال العقود الأخيرة وقللت إلى حد ما من أهمية الولاءات الحزبية.

بل إن الانتخابات القومية أصبحت منذ فترة الستينات تدور أكثر فأكثر حول شخصية المرشح. وجعل تطور وسائل الإعلام والإنترنت، وأهمية الحملات الجريئة لجمع التبرعات، واستطلاعات الرأي العام المتواصلة، وغير ذلك من أوجه الحملات الانتخابية العصرية، جعلت الناخب أكثر وعيا ومعرفة بالمرشح كفرد. ونتيجة لذلك، بدأ الناخبون يتدارسون مواطن القوة والضعف في المرشحين علاوة على اعتبارات

الولاء الحزبي في اختيار المرشحين الذين يدعمونهم. كما أن انتشار التعليم العام على نطاق واسع في أوائل القرن العشرين والتعليم العالي بعد الحرب العالمية الثانية أكسب الناخبين المزيد من الثقة في أحكامهم، وقلل من اعتمادهم على التوجيهات الحزبية فيما يتعلق بخياراتهم عند الإدلاء بأصواتهم.

وفي هذا السياق للانتخابات التي تتمركز حول شخصية المرشح، فإن أعضاء الكونغرس الذين يخوضون الانتخابات ثانية وثالثة يحظون بفرص أكبر للفوز، حيث تصل نسبة إعادة انتخابهم إلى أكثر من 90 بالمئة. ويعزى ذلك جزئيا إلى التغطية الإعلامية الضعيفة للكونغرس، وخاصة تغطية الأعضاء الفرديين من قبل وسائل الإعلام المحلية في ولاياتهم أو في الدوائر الانتخابية للكونغرس. وبفضل هذه التغطية الإعلامية التي يحظون بها ومشاركتهم اليومية في قضايا السياسة العامة – والأفراد والجماعات الذين يسعون للتأثير على السياسة – فإن أعضاء الكونغرس الذين هم في المنصب أصلا يميلون إلى جمع مبالغ أكبر بكثير لاستخدامها في حملاتهم الانتخابية. ولهذه الأسباب وغيرها فإن إعادة انتخاب أعضاء الكونغرس الذين هم في المنصب أصلا كبيرة الاحتمال، بصرف النظر عن الحزب الذي ينتسبون إليه.

الاستطلاعات والمعلقون السياسيون

مع أن استطلاعات الرأي العام ليست جزءا من القواعد والقوانين التي تحكم السياسة الانتخابية، فقد أصبحت جزءا أساسيا من العملية الانتخابية خلال العقود الأخيرة. ويستخدم مرشحون سياسيون كثيرون قائمين على استطلاعات آراء الجمهور الذين يجرون استطلاعات متكررة للرأي العام. وتطلع الاستطلاعات المرشحين السياسيين على صورتهم في عيون الأشخاص المستطلعة آراؤهم مقارنة بمنافسيهم، وعلى القضايا المهمة في أذهان الناخبين. كما أن وسائل الإعلام – الصحف

والتلفزيون – تجري استطلاعات للرأي العام وتنشرها (مع نتائج الاستطلاعات الخاصة) لإعطاء المواطنين إحساسا بأين تقع خياراتهم بالنسبة للمرشحين والقضايا والسياسات بالنسبة لخيارات غيرهم.

لقد هيمنت منظمة أو منظمتان كبيرتان فقط منذ 50 عاما على استطلاعات الرأي العام. أما اليوم، في عصر الأخبار الفورية وشبكة الإنترنت وقنوات أخبار الكابل التفزيونية على مدار الساعة، فإن مصادر متعددة تقدم نتائج استطلاعات الرأي العام بصورة منتظمة.

استطلاعات الرأي العام

لقد أصبحت استطلاعات الرأي العام المستمرة الآن من قبل قائمين على استطلاعات الآراء مؤهلين يمثلون منظمات خاصة شيئا مألوفا بالنسبة للمرشحين الفرديين، كما هي بالنسبة لكبار المسؤولين الحكوميين كالرئيس، ممن يريدون معرفة اتجاه هبوب الرياح السياسية. غير أن الاستطلاعات المستقلة التي تجريها وسائل الإعلام مألوفة عبر التاريخ الأميركي.

ومع أن أول استطلاع سياسي أجري في العام 1824 من قبل الجريدة المحلية في هاريسبيرغ بولاية بنسلفانيا، إلا أن الاستطلاعات المستقلة لم تصبح مصدرا لوسائل الإعلام في تغطيتها الإخبارية للحملات الانتخابية إلا في عقد الثلاثينات من القرن الماضي. وبحلول عقد السبعينات من القرن الماضي، كانت دوائر الأخبار في شبكات التلفزيون الرئيسية الثلاث (أي بي سي، سي بي إس، إن بي سي) تقدم استطلاعاتها الخاصة حول سباقات الانتخابات الرئاسية، وبعد ذلك سباقات الولايات الهامة للحكام وللكونغرس الأميركي.

واستطلاعات وسائل الإعلام الحديثة – كتلك التي تجرى باسم شبكة أخبار

تلفزيونية وصحيفة مشاركة (مثل شبكة سي بي إس التلفزيونية/صحيفة نيويورك تايمز، وشبكة إي بي سي التلفزيونية/صحيفة واشنطن بوست، وشبكة إن بي سي التلفزيونية/ صحيفة وول ستريت جورنال)، تجرى بصورة متكررة وقد تتعقب الرأي العام حول المرشحين والقضايا على أساس أسبوعي أو يومي. وهي مصممة لتكون حيادية ومستقلة. وعبر العقود قدمت الاستطلاعات السياسية المستقلة نظرة موضوعية على السباقات الانتخابية، وتقويما لمواطن قوة ومواطن ضعف كل مرشح، وتفحصا للفئات الديمغرافية المؤيدة لكل مرشح. ومثل هذه الاستطلاعات المستقلة تمنح الصحفيين والمحررين القدرة على إجراء وعرض تقويمات أمينة عن وضع الحملة الانتخابية، وتعطي الناخبين إحساسا أفضل بالساحة السياسية.

حجم العينات وتكوينها

تجرى الاستطلاعات أحيانا خلال الليل بعد حدث كبير، مثل خطاب الرئيس السنوي عن حالة الاتحاد أو مناظرة بين مرشحين للمناصب السياسية. وفي كثير من الأحيان تجرى هذه الاستطلاعات خلال ليلة واحدة من أجل نشر نتائجها بسرعة في اليوم التالي وتشتمل على عينة تتألف من 500 شخص راشد على صعيد البلاد بأكملها.

ومع أن مثل هذه الاستطلاعات الليلية قد توفر قراءة سريعة لردود فعل الجمهور، إلا أن بعض الخبراء يعتقدون بأن العينة المؤلفة من 500 مواطن أصغر من اللازم لكي تحظى بالجدية في دولة يزيد تعداد سكانها على 300 مليون شخص. ويفضل محترفون كثيرون طرح الأسئلة على 1000 راشد على الأقل لتوفير عينة ممثلة لجميع السكان. وحتى بعض أكثر الاستطلاعات شمولا معرضة للتأويلات، وهناك أمثلة عديدة على وجود مرشحين صعدوا من موقع مغمور نسبيا إلى شعبية واسعة، وذلك

خلافا للاتجاهات المستنبطة من نتائج الاستطلاعات المبكرة.

ويمكن للاستطلاعات المبكرة أن توفر ثروة من البيانات التي تتجاوز إظهار المرشحين الذين يتقدمون في السباق. ويمكنها أن تكشف الاهتمام بالقضايا الراهنة وأن تصور المزاج العام للجمهور. وكما قال أحد القائمين على استطلاعات الرأي العام «كل ما تفعله الاستطلاعات هو أنها تضيف العلم إلى ما يراه المرشحون وما يشعر به الجمهور – القناعة، والسخط، والغضب، والإحباط والثقة – أو حتى اليأس». وهكذا فإن كلا من نتائج الاستطلاعات الخاصة والعامة تساعد المرشحين على تقرير رسالة الاتصالات المثلى التي ينبغي التأكيد عليها، مع التركيز على القضايا بالنسبة لأعضاء الجمهور.

لي ميرينغوف من معهد الرأي العام التابع لكلية ماريست يشرف على نشاط الاقتراع. © جيم مكنايت / AP Images

استطلاعات رأي الناخبين الخارجين من الاقتراع

مارك بن، كبير استراتيجيي وخبراء استطلاع الرأي العام لحملة المرشحة الرئاسية هيلاري كلينتون يتحدث إلى الصحفيين بعد مناظرة بين المرشحين في كانون الثاني/يناير2008.

لقد كانت استطلاعات رأي الناخبين الخارجين من الاقتراع (استطلاعات تجريها شبكات التلفزيون عند خروج الناخبين من مراكز الاقتراع) تشكل جزءا رئيسيا في الانتخابات الأميركية منذ سبعينات القرن الماضي. وهي والحق يقال الأكثر إثارة للنقاش والجدل، لأنها تعطي شبكات التلفزيون الوسيلة للتنبؤ بالفائزين بالانتخابات على أساس مقابلات تجرى مع أشخاص كانوا لتوهم قد أدلوا بأصواتهم. وقد حققت استطلاعات الخروج سمعة قبيحة أثناء الانتخابات الرئاسية الأميركية في العام 2000، عندما أسيء استخدامها من قبل شبكات التلفزيون لكي تطلق ليس توقعا واحدا فقط، بل توقعين للرئيس الذي اختاره الناخبون في ولاية فلوريدا. وقد تفوق الضغط للحصول على التنبؤ أولا على الضغط على الحصول على الحقيقة.

إلا أن استطلاعات الناخبين الخارجين من الاقتراع، عند استخدامها بالصورة اللائقة، يمكن أن تكون أداة حيوية في أيدي القائمين على الاستطلاعات ورجال الصحافة والأكاديميين. فبالإضافة إلى استخدامها في التنبؤ بالفائزين في وقت مبكر من يوم الانتخابات، فإنها توفر للخبراء وعلماء السياسة تفاصيل الطريقة التي كانت جماعات ديمغرافية معينة قد أدلوا بأصواتها وعبروا عن الأسباب التي دعت إلى الإدلاء بأصواتهم لصالح هذا المرشح أو ذاك.

تمويل الحملات الانتخابية

يحدد القانون الفدرالي كيف يجمع المرشحون للمناصب الفدرالية للرئيس وعضو مجلس الشيوخ وعضو مجلس النواب – وبعض حلفائهم السياسيين – الأموال، ومن أي جهات، وحجم تلك الأموال. وقوانين تمويل الحملات الانتخابية الفدرالية منفصلة عن قوانين الولايات التي تنظم الانتخابات لمناصب الولايات والمناصب المحلية.

ويجمع المرشحون للرئاسة في النظام الأميركي مئات الملايين من الدولارات لحملة انتخابية موجهة نحو دولة فيها أكثر من 100 مليون ناخب. ومع أن جمع التبرعات يأتي من مصادر خاصة في حالات كثيرة، فإن العملية التي تنفق فيها الأموال تخضع لأنظمة صارمة.

ويتعين على المرشح لمنصب الرئيس أن يؤسس منظمة لحملته الانتخابية، تعرف بلجنة سياسية. ويتعين على اللجنة السياسية أن تشتمل على أمين صندوق وأن تسجل لدى هيئة الانتخابات الفدرالية. وعلى الرغم من اسمها فإن عمل هيئة الانتخابات الفدرالية يقتصر على الإشراف على وتنفيذ قوانين تمويل الحملات الانتخابية، ولا تدير الانتخابات بالفعل. (عملية تسجيل الناخبين، وإجراء الاقتراع، وعد الأصوات هي مسؤولية مسؤولي الانتخابات في الولاية وعلى الصعيد المحلي).

وتسجل أنواع مختلفة من اللجان السياسية لدى هيئة الانتخابات الفدرالية. وبالإضافة إلى المرشحين يتعين على الأحزاب السياسية أن تسجل لجانها لدى تلك الهيئة. وعلاوة على ذلك، فإن أي مجموعة من المواطنين بصفتهم الخاصة يمكنهم تشكيل لجنة سياسية. فعلى سبيل المثال، كثيرا ما تؤلف مجموعات من الأفراد من الشركات ونقابات العمال والمؤسسات المهنية مثل هذه اللجان (مع أن استخدام أموال خزينة الشركات أو نقابات العمال ممنوع). ويشار إلى هذه اللجان السياسية

ناخبون في منطقة ريفية بولاية بنسلفانيا (بينهم أعضاء في مجتمع طائفة الأميش الدينية) يدخلون ويخرجون من موقع للاقتراع.
© كارولين كاستير / AP Images

عادة بلجان العمل السياسي، ويتعين عليها التسجيل لدى هيئة الانتخابات الفدرالية.

ويمكن للجان السياسية بعد تسجيلها الشروع في جمع أموال الحملات الانتخابية. وتقدم كشوفات بمثل هذه الأموال، بالإضافة إلى النفقات، لهيئة الانتخابات الفدرالية على أساس ربعي (كل ثلاثة أشهر) أو شهري. ويتعين تقديم التقارير أيضا بالطرق الإلكترونية وهي متاحة لاطلاع الجمهور على الموقع الإلكتروني لهيئة الانتخابات الفدرالية http://www.fec.gov. كما تحتفظ منظمات خاصة عديدة بمواقع إلكترونية لمراقبة التبرعات والنفقات للمرشحين، والأحزاب السياسية، ولجان العمل السياسي. وهدف ذلك هو تسهيل الأمر للصحافة وللناخبين لمعرفة الجماعات التي تتبرع بالمال

ناخبون يغادرون موقعا للاقتراع في ولاية ويست فرجينيا. جاءت هذه المجموعة من رعاة الكنائس للتصويت ضد إجراء انتخابي لتعميم القمار المرخص قانونيا. © جيف جينتنير / AP Images

ومعرفة المرشحين والقضايا الذين يتلقونها. وهناك قيود قانونية على حجم المبلغ الذي يمكن للمواطنين الأفراد واللجان الفردية التبرع به للمرشحين الذين يفضلونهم. وعلى هذا الأساس يتعين على المرشح لمنصب الرئيس الذي يحتاج إلى جمع مئات الملايين من الدولارات لحملة الرئاسة أن يحاول إيجاد آلاف المتبرعين.ويحتاج المرشح لشن حملة لمنصب منتخب توظيف هيئة موظفين، وإعداد مساحة للمكاتب وتنظيم السفر، وإجراء الأبحاث، وإصدار أوراق تتعلق بالمواقف، والإعلان على الراديو والتلفزيون وفي المطبوعات وشبكة الإنترنت، وتنظيم العديد من أنشطة الظهور في الأماكن العامة وجمع التبرعات. ويقوم المرشح لمجلس النواب بهذه الأنشطة في

دائرة الكونغرس التي يقيم فيها، في حين أن المرشح لمجلس الشيوخ يفعل ذلك على صعيد الولاية. (قد يقوم أعضاء مجلسي النواب والشيوخ بأحداث محددة لجمع التبرعات في موقع آخر، كمدينة واشنطن العاصمة). ويواجه المرشحون لمنصب الرئيس مهمة صعبة تشتمل على تنظيم حملات الانتخابات التمهيدية في كل ولاية على حدة، ثم تنظيم حملات انتخاب عامة في سائر أنحاء البلاد، إذا ما تم ترشيحهم.

السياسي من ولاية نيويورك أندرو كومو (وسط) يتحدث مع مؤيديه في نشاط لجمع التبرعات خلال حملته الانتخابية لمنصب حاكم الولاية. © إريك فريلاند / CORBIS SABA

التمويل العام

يؤهل المرشحون لمنصب الرئيس منذ العام 1976 للاشتراك في نظام التمويل العام للانتخابات. وقد اشترك جميع المرشحين لمنصب الرئيس حتى العام 2000 في هذا النظام بقبول أموال حكومية مقابل تعهد بعدم إنفاق أكثر من مبلغ معين. إلا أن هذا النظام أصبح غير مغر للمرشحين بصورة متزايدة

لأن الحد المفروض على الإنفاق يعتبر منخفضا جدا وأقل من المبلغ الذي يمكن للمرشحين الرئيسيين جمعه عادة بسهولة من مصادر خاصة. ونتيجة لذلك يفضل العديد من المرشحين الرئيسيين عدم الحصول على التمويل العام.

ويزداد الإنفاق عادة من انتخاب إلى الانتخاب التالي. وبالإضافة إلى ما ينفقه المرشحون، فإن الأحزاب السياسية ولجان العمل السياسي وغيرها من جماعات المصالح تنفق المال للتأثير على الانتخابات. ومن التطورات الحديثة لجمع المال للانتخابات، على سبيل المثال، وجود 527 منظمة سياسية تم تنظيمها أساسا بهدف التأثير على اختيار وترشيح وانتخاب أو تعيين فرد لمنصب عام فدرالي أو على صعيد الولاية أو الصعيد المحلي. 527 من المنظمات السياسية، مثل (MoveOn) و(Swiftboat Veterans for Truth) ليست خاضعة لأنظمة هيئة الانتخابات الفدرالية، أو لهيئة انتخابات الولايات، وليست خاضعة للقيود نفسها المفروضة على التبرعات كلجان العمل السياسي. وقد أكد نقاد هذه

بذل عضو مجلس الشيوخ من الحزب الجمهوري جون مكين جهدا كبيرا في محاولة لإصلاح تمويل الحملات الانتخابية. ما زال ما يشكل الإصلاح المرغوب فيه قيد النقاش. © تيري آشي / AP Images

الجماعات وغيرها من الجماعات المماثلة أن حجم الإنفاق الكبير في الانتخابات الأميركية، مقترنا بالاعتماد على المصادر الخاصة للتمويل، يثير الخوف الملازم للنفوذ غير الملائم على السياسة العامة من قبل المتبرعين الأغنياء وجماعات المصالح القوية.

وقد عارض الإصلاحات المقترحة لتمويل الانتخابات أشخاص يرون الإنفاق على الانتخابات متناسبا مع كل من تكاليف السلع والخدمات في الاقتصاد الراهن. وفيما يتعلق بذلك، ينظر إلى الإنفاق على الانتخابات كالثمن الذي تدفعه الديمقراطية للتنافس الانتخابي، بحيث أن التبرعات والنفقات الكبيرة من جماعات المصالح الخاصة بمثابة تعبير عصري عن التعددية التقليدية

يمكن للجان العمل السياسي ممارسة الضغط وجمع الأموال بشتى الطرق. وقد يستخدم أعضاؤها الهاتف لتعبئة الناخبين...
© آندي كروبا / Redux Pictures

...أو يقيمون حفلات جمع التبرعات في المتاحف الفنية أو في أماكن أخرى. © ج. بول بورنيت / Redux Pictures

القديمة لأميركا. ومن الصعب إثبات وجود أي صلة محددة بين تبرعات جماعات المصالح وسياسة الحكومة. كما أن المحاكم طرحت قضية ما إذا كان فرض قيود إضافية على التبرعات والإنفاق في الحملات الانتخابية قد يحدّ على نحو غير ملائم من حق المتبرعين المحمي في الدستور في حرية التعبير في الساحة السياسية. وبالنظر للتكاليف الهائلة للحملات الانتخابية الحديثة، فإن أفرادا أثرياء جدا معينين يمولون حملاتهم الانتخابية الخاصة بهم للمناصب العامة، وليست هناك قاعدة تخالف ذلك. وهم يفوزون أحيانا ويخسرون أحيانا أخرى.

إجراءات الانتخابات الأميركية

هناك آلاف الإداريين الانتخابيين المسؤولين عن تنظيم وإدارة الانتخابات الأميركية، بما في ذلك فرز وعد النتائج والتصديق عليها. ويقوم هؤلاء المسؤولون بمجموعة معقدة من المهام، ومنها تحديد تواريخ الانتخابات، والتصديق على أهلية المرشحين، وتسجيل الناخبين المؤهلين وإعداد قوائم الناخبين، واختيار أجهزة التصويت، وتصميم بطاقات الاقتراع، وتنظيم قوة عاملة مؤقتة ضخمة لإدارة عملية التصويت يوم الانتخابات، ثم فرز وعد الأصوات والتصديق على النتائج.

ومع أن نتائج معظم الانتخابات الأميركية ليست متقاربة، فإن هناك سباقات من آن لآخر تشتمل على هامش صغير جدا للفوز أو سباقات قوبلت بالتحدي. وكشفت نتيجة انتخابات الرئاسة الأميركية للعام 2000، أو التنافس طويل الأمد لتحديد فائز في أكثر انتخابات رئاسية تقاربا في التاريخ الأميركي، كشفت للأميركيين العديد من هذه القضايا الإدارية لأول مرة.

ويشتمل التصويت في الولايات المتحدة على عملية مؤلفة من خطوتين. وليست هناك قائمة قومية للناخبين المؤهلين. ولذلك يتعين على المواطن أولا أن يكون مؤهلا عن طريق تسجيل نفسه. ويسجل الناخبون أنفسهم للتصويت وفقا للمكان الذي يعيشون فيه. وإذا ما انتقلوا لموقع آخر فيتعين عليهم عادة تسجيل أنفسهم مرة أخرى. وقد صممت أنظمة التسجيل للقضاء على التحايل على العملية الانتخابية. إلا أن إجراءات تسجيل الناخبين تختلف من ولاية لأخرى. ففي الماضي كانت إجراءات تسجيل الناخبين تستخدم أحيانا لعدم تشجيع

مواطنين معينين على المشاركة في الانتخابات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الأميركيون من أصل إفريقي في الجنوب. وظهرت في الآونة الأخيرة نزعة نحو تسهيل شروط التسجيل، وقد مكّن قانون تسجيل الناخبين القومي، على سبيل المثال، المواطنين من التسجيل للتصويت في الوقت الذي يقومون فيه بتجديد رخص قيادة السيارات الخاصة بهم والتي تصدرها ولاياتهم.

ومن أهم وظائف مسؤولي الانتخابات التأكد من أن كل شخص مؤهل للتصويت مدرج في قوائم التسجيل، ولكن على ألا تضم تلك القوائم أي شخص غير مؤهل. ويميل مسؤولو الانتخابات المحلية بصورة عامة إلى الإبقاء على الأشخاص الموجودين في القوائم حتى إذا لم يصوتوا في الآونة الأخيرة، بدلا من حذف أسماء الناخبين المؤهلين المحتملين. وعندما يظهر أشخاص في مراكز الاقتراع لا توجد أسماؤهم في القوائم يتم تزويدهم ببطاقة اقتراع مؤقتة لتسجيل أصواتهم. ومن ثم تتم مراجعة أهليتهم قبل أن يتم تسجيل أصواتهم.

إدارة الانتخابات

كما رأينا فإن الانتخابات في الولايات المتحدة، فحتى الانتخابات للمناصب الفدرالية، هي ممارسة إدارية تتم إدراتها محليا. وكما أشير آنفا، فإن الإداريين الانتخابيين، الذين يضمون عادة مسؤولين أو كتابا في المقاطعات أو في المدن، يواجهون مهمة صعبة. فهم مسؤولون عن تسجيل الناخبين طوال العام وعن تحديد الأشخاص المؤهلين للتصويت في انتخابات معينة. ويتعين عليهم أيضا تصميم بطاقات الاقتراع لكل انتخابات، بحيث يتأكدون من أن جميع المرشحين

كاتبة انتخابية تعرض جهازا جديدا للتصويت في مدينة أوستن بولاية تكساس. © هاري كابلاك / AP Images

المصدق عليهم مدرجون في القوائم وأن جميع القضايا التي سيتم اتخاذ قرار بشأنها مصاغة بطريقة صحيحة. كما يتعين عليهم أن يحاولوا جعل بطاقة الاقتراع بسيطة وواضحة قدر المستطاع.

ولا توجد حاليا معايير قومية لقسائم الاقتراع. وبموجب قانون حقوق الانتخاب فقد يتعين على المسؤولين الانتخابيين توفير بطاقات الاقتراع بلغات متعددة (إذا كانت نسبة مئوية معينة من السكان لا يتحدثون اللغة الإنجليزية كلغة رئيسية). ويتعين في بعض الدوائر الانتخابية أن يتم تحديد ترتيب المرشحين والأحزاب على أوراق

شابة في ولاية رود آيلاند، توقع طلبا للحصول على رخصة لقيادة السيارة وتسجل للتصويت في وقت متزامن. © روبرت إي. كلاين / AP Images

الاقتراع بصورة عشوائية. ويتعين على المسؤولين الانتخابيين في نهاية الأمر أن يختاروا أجهزة التصويت لاستخدامها في عملية التصويت، ويجب أن تكون بطاقات الاقتراع ملائمة لأجهزة التصويت.

ويكون هؤلاء المسؤولون في فترات ما بين الانتخابات مسؤولين عن حفظ وصيانة أجهزة التصويت. ومن أصعب مهامهم توظيف وتدريب هيئة موظفين مؤقتة كبيرة لجلسة عمل طويلة (تتراوح عادة بين 10 و15 ساعة) يوم الانتخابات.

طبيعة الاقتراع

وهكذا يبذل مجهود كبير في الإعداد النزيه والقانوني والمهني للانتخابات. وبما أن المسؤولين يقومون بشراء الأجهزة وقسائم الاقتراع على الصعيد المحلي فإن نوع وحالة الأجهزة التي يستخدمها الناخبون تتعلق عادة بالوضع الاجتماعي الاقتصادي والقاعدة الضريبية لموقعهم. وبما أن إيرادات الضرائب المحلية تمول أيضا المدارس والشرطة وخدمات الإطفاء والمتنزهات ومرافق الاستجمام، فإن الاستثمار في تكنولوجيا التصويت أعطي في كثير من الأحيان موقعا منخفضا على سلّم الأولويات.

وهناك طائفة منوعة من أجهزة التصويت المتوفرة في الولايات المتحدة. كما أن طبيعة التكنولوجيات المتعلقة بالتصويت آخذة في التغير بصورة مستمرة. وليس هناك اليوم سوى عدد قليل جدا من الأماكن التي يجري فيها التصويت باستخدام بطاقات الاقتراع التي تعلم بعلامة «X» إلى جانب اسم المرشح، كما كان في الماضي، غير أن الأنظمة المبرمجة بالكمبيوتر ما زالت تعتمد على بطاقات الاقتراع التي تملأ فيها دوائر أو يتم فيها الربط بين الأسطر. ثم يتم مسح أو فحص بطاقات الاقتراع هذه آليا بغية تسجيل الأصوات. وتعرف هذه الأجهزة بنظام المسح البصري.

وما زالت بعض الدوائر الانتخابية تستخدم آلات التشغيل بواسطة الأذرع التي يقوم فيها الناخبون بإدارة ذراع صغيرة مجاورة لأسماء المرشحين الذين يفضلونهم أو لجانب القضية التي يؤيدونها. ومن الأجهزة الواسعة الانتشار آلة «البطاقات المثقّبة». وتكون بطاقة الاقتراع إما على البطاقة حيث تكون الثقوب

ناخبون ينتظرون للإدلاء بأصواتهم خلال توقف جهاز تصويت عن العمل في مدينة نيويورك، 2004. © بيبيتو ماثيوز / AP Images

مجاورة لاسم المرشح، أو يتم إدخال البطاقة في حاملة موازية لصورة بطاقة الاقتراع، ثم يتم ثقب الثقوب. وهذا النوع من بطاقة الاقتراع هو الذي سبّب الخلاف في عد الأصوات لانتخابات الرئاسة الأميركية للعام 2000 في ولاية فلوريدا. ونتيجة لتلك الحالة قامت عدة دوائر انتخابية بالتخلص من أجهزة «البطاقات المثقّبة». ووفر قانون «ساعد أميركا على التصويت» تمويلا تطوعيا للدوائر الانتخابية لاستبدال أنظمة التصويت بواسطة الأذرع والبطاقات المثقّبة.

ويميل الاتجاه الحالي نحو تبني أجهزة تسجيل إلكتروني مباشر تشتمل على

شاشات لمس مبرمجة إلكترونيا وتشبه الآلات المصرفية الأوتوماتيكية. ويعمل خبراء الأمن على تحسين هذه الأنظمة لحل المشاكل الأمنية.

ومن التغييرات المهمة التي شهدتها عملية الاقتراع خلال السنوات الأخيرة تبني إجـراءات تجعل استخدام بطاقات الاقتـراع متوفرة للناخبين قبل يوم الانتخابات. وقد بدأ هذا الاتجاه ببنود تتعلق بالاقتراع الغيابي يتم إصدارها للناخبين الذين يتوقعون التغيب عن مكان إقامتهم (ومكان تصويتهم) يوم الانتخابات. وقد قامت بعض الـولايـات والـدوائـر الانتخابية المحلية تدريجيا بتحرير هذا البند، وسمحت للمواطنين بالتسجيل «كناخبين غائبين دائمين»، وقامت بإرسال أوراق اقتراعهم بصورة روتينية بالبريد إلى منازلهم. وتجري ولاية أوريغون انتخاباتها كليا بواسطة البريد، ولكنها الولاية الوحيدة التي تفعل ذلك في الوقت الحاضر. ويعيد الناخبون الغائبون عادة أوراق اقتراعهم بعد إكمالها بواسطة البريد.

ومن البنود الجديدة «التصويت المبكر»، الذي توضع فيه أجهزة التصويت في مراكز التسوق وغيرها من الأمـاكن العامة لمدة تصل إلـى ثلاثة أسابيع قبل يوم الانتخابات. ويتوقف المواطنون حسب الوقت المناسب لهم للإدلاء بأصواتهم.

فرز الأصوات

يتم فرز وعد الأصوات يوم الانتخابات. ومع أن بطاقات الاقتراع المبكرة أصبحت أكثر شعبية، فهي لا تفرز وتعد حتى ساعة متأخرة من يوم الانتخابات بعد إغلاق صناديق الاقتراع، وذلك لكي لا يتسنى صدور أي معلومات رسمية حول

المرشح المتقدم أو المتخلف في الانتخابات. وقد يؤثر هذا النوع من المعلومات المبكرة على أساليب وجهود الحملات الانتخابية، وأيضا على إقبال الناخبين على الانتخاب.

حركة الإصلاح

من الدروس المتميزة لانتخابات العام 2000 أن القضايا المتعلقة بإدارة الانتخابات والاقتراع وفرز الأصوات في ولاية فلوريدا كان من الممكن أن تحدث إلى حد ما في أي دائرة انتخابية تقريبا في الولايات المتحدة. وقد تم تكليف إجـراء دراسات متعددة، واستمعت طائفة من اللجان إلـى شهود من الخبراء وحصلت على شهادات حول الحاجة إلى الإصلاح.

وقد أقر الكونغرس في العام 2002 «قانون ساعد أميركا على التصويت»، الذي يتضمن عدة عوامل بارزة. أولا، عرضت الحكومة الفدرالية دفعات مالية للولايات والحكومات المحلية لاستبدال آلاف البطاقات المثقّبة وآلات التصويت بواسطة الأذرع والتي عفا عليها الزمن. ثانيا، أنشأت هيئة لمساعدة الانتخابات لتقديم مساعدة فنية لمسؤولي إدارة الانتخابات المحليين ووضع معايير لأجهزة الاقتراع. وتشتمل مهمة الهيئة على وضع برامج أبحاث لدراسة تصميم آلات الاقتراع وبطاقات الاقتراع، وأساليب التسجيل، وأساليب الاقتراع المؤقت والحد من الاحتيال، وإجـراءات تجنيد وتدريب العاملين في مراكز الاقتراع، وبرامج تثقيب الناخبين، من بين أمور أخرى.

ويمثل قانون «ساعد أميركا على التصويت» تحولا مهما عن الدور المحدود للحكومة الفدرالية في ما كان يعتبر من الناحية التاريخية قضية إدارية محلية.

إلا أن هذا المجهود الإصلاحي الإجرائي ساعد في إعادة تأكيد الثقة التي يضعها الأميركيون في نظامهم الانتخابي. ويعد ثمن ذلك بسيطا إذا ما أخذنا بالاعتبار أن الانتخابات هي الأساس الذي يمنح الشرعية للديمقراطية الفعالة.

رئيس التحرير: جورج كلاك
المحررة التنفيذية: ملدريد نيلي
المحرر: بول مالامود
الكاتب: غاي أولسون
محرر الطبعة العربية: مفيد الديك
تصميم الغلاف: من شي ياو
أبحاث الصور: ماغي جونسون سليكر
تصميم: سيلفيا سكوت
مستشارو تحرير: كيفن كولمان، آر سام غاريت

Cover: ©Jupiterimages Corp. 2007. Intro: ديت نيراو ،سيا/AP Images. 3: كرامزاك فيزوج/AP Images. 2: رهيو دلاريج/AP Images. 4: بلاند انوتيت/AP Im-ages. 6: تياولياً توكس ياجد يلياغ/AP Images. 7: النيج/AP Images. 9: Jim Cole/AP Images. 11: Prints and Photographs Division. Library of Congress (LOC) (2 ،13): 13: نيراو ،سيا ديت/AP Images. 15: كينراه يتان/AP Images. 16: ترىريه دلاريج/AP Images. 18: لوك ميج/AP Images. 19: لابناد اكاكاً ،باك/AP Images. 21: نافيلوس تاب/AP Images. 23: امات ويرام/Getty Images. 24: © CORBIS. 25: AP Images. 26: ونوك يدنا/AP Images. 28: © نامتيب/CORBIS. 29: تيريم لاوب/The Meridian Star/AP Images. 30: لادودنما زيليا/AP Images. 32: نياوش نور/AP Images. 35: رديانش نايارب/Reu-ters. 36: شلاو نازوس/AP Images. 37: تيانكم ميج ،41 يكريملاً خويشلا/AP Images. 42: Prints and Photographs Divi-sion. LOC. 44: ريتساك ينلوراك/AP Images. 45: فيج رينتيج/AP Images. 46: دنلايرف كيرا/CORBIS SABA. 47: يشاً يريت/AP Im-ages. 48: ابورك يدنا/The New York Times/Redux Pictures. 49: تينروب لوب ،ج/The New York Times/Redux Pictures. 52: كلاباك يراه/AP Images. 53: © نيلاك ،يا ترىور/AP Images. 55: © زويثام وتيبيب/AP Images.